**اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية**

الاسكوا 20 شباط/فبراير 2015

*كلمة زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية:*

بغض النظر عن تنوّع واختلاف المقاربات الفلسفية لمفهوم العدالة الاجتماعية بين اليسار الذي يعتبرها مفهوماً اقتصادياً يدعو الى تكافؤ الفرص وتوزيع الدخل وتأمين الرفاه وبين الليبرالية التي تعتبرها مفهوماً سياساً يرتكز الى الحقوق السياسية والحريات لاسيما الحق في الاختيار، إلا أنها تعتبر من التحديات الاساسية التي تواجه دول وشعوب المنطقة والتي تكاد تعاني معظم دولها من غيابها، ذلك على الرغم من الانفاق العام الكبير نسبياً على الجوانب الخدماتية.

وعندما خرج المواطنون الى الشوارع في الساحات العربية، شباباً ونساءً وكهولاً، عمالاً وفلاحين وحرفيين ومثقفين وفنانين وأصحاب مهن حرة وخبراء، إنما قاموا بذلك احتجاجاً على الاستبداد والظلم والتمييز وضد الفساد المستشري، وكانت مطالبهم تتمحور حول تحقيق المساواة والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية.

وبعد نيف واربع سنوات، يستمر الصراع بين المواطنين الذين يتوقون الى الحرية والعيش بكرامة من جهة والقوى التقليدية وبعض الجهات المحافظة من جهة ثانية. وعلى الرغم من التحديات التي تحول دون القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، منها ما هو دولي ومرتبط بطبيعة العلاقات الدولية القائمة التي تهمش القانون الدولي وتعزز سياسات الكيل بمكيالين في القرارات الدولية الحساسة والخطيرة ومنها ما يرتبط ايضاً بالنظام الاقتصادي والتجاري العالميين وبالعولمة النيو–الليبرالية التي تعطي الاغنياء والشركات متعددة الجنسيات القدرة على التحكم بالسياسات والقرارات، هذا بالاضافة الى التحديات المتعلقة بالجغرافية وبالظروف الاقليمية المحيطة، ولكن كل ذلك لا يعفي المجتمعات والدول العربية من المسؤولية الوطنية التي تقع على عاتق الدولة ومؤسساتها الدستورية والعامة والادارية والمالية من مسؤولياتها اتجاه مواطنيها في الدفاع عن حقوقهم لتحقيق العدالة والانصاف.

لم يعد يكفي الحديث عن تحقيق العدالة من خلال التوزيع العادل للدخل وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين لا بل لا بد من العودة الى المقاربات الحقوقية الشاملة والى النماذج التنموية والاقتصادية التضمينية التي تساهم في تنمية القدرات الانتاجية وتعزز المنافسة العادلة، كما تساهم بانتاج الدخل ورفع مستوى المعيشة وفي دمج أكبر عدد من المواطنين وأسرهم خاصة من هم في سن العمل، ومختلف الفئات الاجتماعية لاسيما المرأة والشباب والفئات المهمشة الاخرى بما في ذلك ذوي الاحتياجات الاضافية.

إن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة الكاملة ومن ثم توفير أسس المشاركة الفعلية في صنع السياسات واتخاذ القرارات لاصحاب الحقوق والمصالح بمختلف تكاوينهم وانتماءاتهم. وهذا يتطلب ازالة الفصل بين الرفاه الاقتصادي والمشاركة السياسية، ما يعني وجوب احترام كامل الحقوق السياسية والمدنية بما في ذلك الحق في المعتقد وفي التعبير عن الرأي والتجمع السلمي والتظاهر والاضراب والتنظيم وانشاء النقابات والجمعيات والاحزاب السياسية والحق في تقرير المصير، وايضاً، وفوق كل شيء، الحق في المكاشفة والمساءلة والمحاسبة والتداول السلمي للسلطة؛ فالعدالة الاجتماعية هي التي تعطي الشرعية للسلطة السياسية كونها تساهم في تعزيز المواطنة التي تقوم على مبدأ الحقوق والواجبات، وليس العكس.

وترتكز العدالة الاجتماعية على عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة يقوم على أساس الحقوق والواجبات ويعزز المساواة بين المواطنين أمام القانون والمؤسسات ولا يميز بينهم على أساس النوع أو العرق أو الدين أو الانتماء لا بل يحمي حقوقهم ويصون الحريات العامة والخاصة ويحافظ على التنوع

المطلوب هو نموذج تنموي جديد يكون تضمينياً ويؤدي الى تعزيز القدرات الانتاجية والمنافسة والقدرة على انتاج الدخل من خلال توسيع الخيارات وتوفير فرص العمل اللائق، وتطبيق آليات التوزيع العادل للدخل من خلال سياسات ضريبية عادلة تمنع التمييز بين المواطنين والفئات الاجتماعية واعتماد سياسة للاجور تساهم في تحقيق العدالة بين المواطنين ومختلف الفئات الاجتماعية، وتوفير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والصحي والخدمات الاساسية كالصحة والتعليم والسكن والتنقل والسلع الاساسية لاسيما الغذاء. والمطلوب أخيراً ضمان العدالة بين الأجيال لاسيما الاستدامة البيئية.

ولكي تتحقق كل هذه الشروط لا بد من استعادة الدور التنموي للدولة الديمقراطية والمدنية الذي فُقد خلال العقود الماضية من خلال تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والتقشف، وتنامي نفوذ ما بات يعرف بـ"رأسمالية المحاسيب" وخروج السلطة الفعلية وآليات صنع القرار عن الدولة وعن مؤسساتها ما أدى الى المزيد من الانتهاكات والتمييز.

في اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية دعونا نتذكر زملاء لنا وأخوة قابعون تحت الاحتلال محرومون من أبسط أسباب الحياة، كما نتذكر كل ضحايا الحروب والنزاعات وكافة أشكال القمع والتنكيل والتهميش والتمييز، نتذكر اللاجئين والمهجرين والمهاجرين قسرياً طلباً للامن والاستقرار وطلباً للقمة العيش الكريم. فالتمتع بالأمن والسلام والاستقرار هي في أساس العدالة الاجتماعية كذلك.

في هذه المناسبة دعونا نؤكد رفضنا للتطرف والتمييز والاقصاء بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية والعرقية ولنوجه تحية الى المواطنين المناضلين المتمسكين بحقوقهم والتواقون الى العيش بكرامة وحرية وعدالة

شكراً